التغيرات الاجتماعية في العراق بعد الغزو الأمريكي

د. حسين الرشيد

(كاتب وباحث عراقي)

ملخص البحث

أحدث الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م كثيرًا من المتغيرات الاجتماعية في المجتمع العراقي. فعلى المستوى الأسري شهدت الأسرة العراقية تغيرات هامة أدت لتراجع دورها الريادي، فارتفعت نسبة الطلاق لنحو ٢٠٠٪، وتزايدت حالات فقد الأبوين أو أحدهما في العراق، وبلغ عدد الأطفال الأيتام الملايين؛ وارتفع معدل وفيات الأطفال إلى ١٥٠٪؛ بسبب الحصار الظالم، والأمراض المتنوعة التي ظهرت بعد الغزو.. وتحدثت التقارير بأنَّ ٩٠-١٠٠ امرأة تترمل كل يوم، ووصل عدد الأرامل والعوانس في العراق ثمانية ملايين امرأة.. وانتشرت الأمراض، كالكوليرا والسرطان والإسهال والإيدز، والأمراض الوبائية والنفسية وأمراض الأطفال.. وشهد المجتمع أعظم حالات التهجير الطائفي؛ حتى بلغ عدد المُهَجَّرين الملايين، وصار العراق من أخطر دول العالم، وأقلها أمنًا على الإطلاق.

وعلى مستوى المرأة وخصوصياتها، أصبحت المرأة العراقية هدفًا مركزيًّا من أهداف الاحتلال، فاستهدفوها بجميع الوسائل وبمختلف الطرق، اقتصاديًّا وعلميًّا وجسديًّا وفكريًّا.

كما شهد الاقتصاد العراقي ترديًّا كبيرًا في مستوى أدائه، وصارت المعيشة في أدنى مستوياتها، وضربت البطالة أطنابها في المجتمع، حتى بلغت نسبتها ٧٠٪ مما ولّد معاناة كبيرة لدى الأسرة العراقية.

لم تكن الخدمات بأفضل حال؛ إذ يعاني العراق -منذ الغزو- من فقدانٍ كبير للخدمات الأساسية الضرورية جدًّا، كالماء -الذي وصلت نسبة العراقيين الذين لا يجدونه ٧٠٪- والكهرباء، والوقود، وغيرها.

وعمّت المجتمعَ كثيرٌ من المشاكل الأخلاقية والتربوية؛ حيث انتشر ما يسمى «زواج المتعة» في مناطق عديدة، وخاصة جنوب البلاد، في تجسيدٍ واضح لأحد مظاهر تفتت المجتمع، وانهيار قيمهِ الأصيلة.. وراجَ سوق المخدرات وتهريبها من وإلى العراق، وقُدِّر عدد مدمنيها والمتاجرين بها بعشرات الآلاف.. وشاعت السرقات وعمَّ الفساد، في مؤشر خطير على ضياع خيرات العراق وثرواته، التي يتكالب عليها المجرمون.

لقد تأكد أنَّ الاحتلال هو أساس المشاكل في بلاد الرافدين، وأنَّ تصرفاته الهمجية اليومية وراء التراجع الكبير الذي شهدته مفاصل المجتمع العراقي.. فكل المتغيرات جاءت نتيجة واضحة لتداعيات الحرب العدوانية، التي عملت بشكل كبير على تحطيم دعامات المجتمع، وتمزيق نسيجه، مما انعكس بصورة واضحة على مكونات مجتمعنا الداخلي.

أفكار و مقتطفات

- يكاد يتفق الجميع على أنَّ الحروب تحطِّم دعامات المجتمع، وتمزق نسيجه؛ بسبب الكوارث التي تسببها، والتي تنعكس بصورة كبيرة على الوضع الداخلي للمجتمع، وما يتبع ذلك من تغيرات في القيم والأعراف الاجتماعية السائدة والمتوارثة.

- إذا كان تقرير الأمم المتحدة ينص على أنَّ معدلات الطلاق ارتفعت خلال الأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٦م بنسبة ٢٠٠٪، في حين تراجعت نسبة الزواج في نفس الفترة إلى ٥٠٪ ، فإنَّ إحصائيةً أخرى ذكرت أنَّ حالات الطلاق بلغت (١٣٣٣٤٨) حالة طلاق في عموم أنحاء العراق، منها (٩٤٤٠١) دعوى طلاق، و(١٠٩٠١) دعوى لطلب التفريق، بينما كان عدد طلبات تصديق الطلاق الواقع خارج المحاكم (١٣٠٢٦) حالة.

- في ظل أوضاع أمنية متردية تعيشها بلاد الرافدين، منذ أكثر من أربع سنين، وعمليات عنفٍ دامٍ ومتواصل تُودِي بحياة مئات العراقيين شهريًّا، كان من الطبيعي أن ترتفع أعداد الأطفال العراقيين اليتامى، الذين فقدوا كلا الوالدين أو أحدهما؛ بسبب الغزو الأمريكي وتداعياته لبلادهم.

- معروفٌ أنَّ المجتمع العراقي قد أصيب بالانهيار بعد الضربات المتتالية التي تلقاها في حربين إبان ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، أعقبهما حصار ظالم استمر ثلاثة عشر عامًا، تلاه غزو دمّر البنية التحتية وهياكل المجتمع كافة، وكان نصيب الأسرة منها وافرًا؛ بسبب تزايد أعمال القتل الذي يطال الرجال غالبًا، مما ترك مجموعة كبيرة من النساء الأرامل في المجتمع، الذي لا يزال تتصاعد فيه وتيرة العنف والدمار.

- أظهرت دراسة خاصة لمنظمة اليونسيف التابعة للأمم المتحدة أجرتها نهاية العام الماضي (٢٠٠٦م) وجود أكثر من مليون ونصف من النساء الأرامل في العراق، إضافة إلى مئات الآلاف من المطلقات.

- يعاني ربع سكان العراق من اضطرابات نفسية؛ نتيجة الحروب المتلاحقة، والعوز المادي، والاضطهاد السياسي.. وقد حذَّر تقرير نشرته «واشنطن بوست الأمريكية» قبل فترة وجيزة من التداعيات النفسية على الأطفال نتيجة الاحتلال وتبعاته، مستندة في ذلك على أقوال خبراء عديدين من أصحاب الاختصاص، وأكدت على أنَّ هذا سيؤدي إلى خلق جيلٍ سيصبح أكثر عنفًا في المجتمع.

- أظهرت دراسة حديثة أنَّ العراق أخطر دول العالم، وأقلها أمنًا على الإطلاق، وعزت الدراسة سبب ذلك إلى الاضطرابات التي خلَّفها الاحتلال الأمريكي.

- تسبب الفلتان الأمني الرهيب بعد الغزو بمقتل ما يقرب من مليون وربع عراقي، حسب دراسة أجرتها وكالة [ORB] البريطانية. وهذه الدراسة وإن لم تكن دقيقة إلى حد اليقين، إلا أنها تثير من جديد شبح كون القتلى العراقيين بسبب الغزو هو أكبر بكثير مما تعترف به إدارة أمريكا وبريطانيا ووزارة الصحة العراقية.

- إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد شنَّت حربها الضروس ضد بلدٍ آمنٍ، تطغى فيه التركيبة النسوية بنسبة ٦٢٪ أمام نسبة الرجال البالغة ٣٨٪؛ فإنَّ الدراسات الحديثة كافة تؤكد على أنَّ النساء يُعتبرن الضحايا الرئيسة للمعارك والحروب في زماننا، وأنَّ الحروب تترك آثارها الطويلة على النساء بشكلٍ خاص.. وعلى هذا فقد أصبحت المرأة العراقية هدفًا مركزيًّا من أهداف الاحتلال؛ فقد استُهدِفت بجميع الوسائل، وبمختلف الطرق، فهي مستهدفة اقتصاديًّا وخُلقيًّا وعلميًّا وجسديًّا وفكريًّا.

- في كل الحروب التي دارت رحاها على الأرض منذ القرون الوسطى لم تسجل جرائم وانتهاكات قذرة وقعت على المرأة بحجم الجرائم الكبرى التي ارتُكبت ضد المرأة العراقية من قِبَل قوات الاحتلال الأمريكي، وتشكيلات حكوماته الأربعة.

- تعدُّ «التجارة الجنسية» أو ما يعرف بـ «تجارة الرقيق الأبيض» من أقذر الظواهر التي تم تشجيعها بعد الغزو الأمريكي للعراق؛ إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفتح شركات متخصصة للاتجار بالجنس لأول مرة في تاريخ العراق.

- يعاني الاقتصاد العراقي من تردٍ كبير في مستوى أدائه؛ فالمعيشة في أدنى مستوياتها، والبطالة ضاربة أطنابها في المجتمع، وبلغت نسبتها ٧٠٪ -سوى مجالي الجيش والشرطة- مما ولّد معاناة كبيرة لدى الأسرة العراقية، التي بات كثير منها لا يستطيع توفير القوت اليومي.

- لُوحظ بعد الاحتلال الأمريكي انتشار ما يسمى زواج المتعة في مناطق عديدة من العراق، خاصة مناطق الجنوب.. ويعتبر هذا الزواج إحدى مظاهر تفتت المجتمع، وانهيار قيمه الأصيلة التي يحملها.

- بعد الغزو، وفي ظل صمت من قوات الاحتلال الأمريكي والحكومة ظهرت عادة تعاطي المخدرات والاتجار بها بشكل واضح في العديد من المناطق، بعد أن كانت من المحرمات التي تقضي، في كثير من الأحيان، بمتعاطيها أو تاجرها إلى عقوبة الإعدام.

- واقع الحال والسرعة الكبيرة التي ظهرت فيها المخدرات في الشارع العراقي بعد أيام من الاحتلال، وما رافقه من صمت مريب من قِبَل السياسيين، كل ذلك يؤكد بالدليل الملموسً أنَّ انتشار المخدرات لم يكن -إطلاقًا- ردّ فعلٍ ناجم عن الإحباط أو اليأس، الذي سبَّبه الاحتلال والعنف الطائفي، بل إنَّ الأمر كان صفحة سياسيةً من صفحات الحرب البشعة، التي تعرض لها العراق.

- أخذت السرقات دورًا منظمًا من قبل الميليشيات، وصارت تلعب بمقدرات وثروات البلد، وأهمها النفط، الذي صار عُرضة للسلب والنهب والاغتصاب من قبل تلك الميليشيات المتنفذة في الحكومة اليوم، وقد قدّرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية -استنادًا إلى مسوَّدة تقرير أعده مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية- أنَّ حجم النفط الذي تم الاستيلاء عليه من قبل هذه الميليشيات – من إنتاج العراق اليومي المقدر بمليوني برميل- ما يتراوح بين ١٠٠ – ٣٠٠ ألف برميل.

التغيرات الاجتماعية في العراق بعد الغزو الأمريكي

د. حسين الرشيد: كاتب وباحث عراقي

مقدمة:

يكاد يتفق الجميع على أنَّ الحروب تحطم دعامات المجتمع، وتمزق نسيجه؛ بسبب الكوارث التي تسببها، والتي تنعكس بصورة كبيرة على الوضع الداخلي للمجتمع، وما يتبع ذلك من تغيرات في القيم والأعراف الاجتماعية السائدة والمتوارثة، ومع أنَّ محاولات المجتمع في الحفاظ على تماسكه وقيمه وعاداته وموروثاته الاجتماعية قائمة، إلا أنه يواجه تحديًا كبيرًا في تحقيق التغيرات السلبية؛ بسبب التبعات الكبيرة والمآسي التي يتعرض لها أي بلد خلال الحرب، خاصة إذا كان جزء من أهداف الحرب المعلنة استهدافَ القيم والهوية.. وهذه الحالة يمكن تتبعها في كل الدول التي تعرضت لحروب عدوانية، ولا بد من التأكيد هنا على أنَّ الحروب لها تأثيرها المباشر على جميع مفاصل المجتمع، سواء تلك التي تتعلق بالمجتمع والأسرة عمومًا، أو المرأة خصوصًا، وكذا ما يتعلق بالحالة المعيشية والخدمية والأخلاقية والتربوية والفكرية.

وإذا كان الغزو الأمريكي قد أحدث تغيرات عديدة في المجتمع العراقي، فإننا سنتناول جانبًا مهمًّا منها، مع الإشارة مقدمًا إلى أنَّ منهجنا في البحث يتبنى أسلوب التمثيل وليس الحصر، وذلك وفق الآتي:

المشاكل الأسرية في المجتمع العراقي بعد الغزو الأمريكي:

شهد المجتمع العراقي بعض التغيرات الأسرية، التي كان لها دورها الكبير في تراجع دور الأسرة الريادي، بما أعان على تفككها وتدميرها في أحيان كثيرة، ونريد هنا التطرق إلى أهمها، حسب الآتي:

أولاً: ارتفاع نسب الطلاق:

أدى التغير الحاصل في المجتمع العراقي إلى تحول خطير في أغلب العادات التي نشأ عنها؛ إذ سادت النظرة المادية، وغابت المفاهيم التي كان يؤمن بها المجتمع العراقي.

وكان من اللافت للنظر هو الزيادة الحاصلة في حالات «الطلاق» التي لا بد أن تنعكس بالنتيجة على مستقبل المجتمع العراقي عمومًا.

وإذا كان تقرير الأمم المتحدة ينص على أنَّ معدلات الطلاق ارتفعت خلال الأعوام ٢٠٠٣م -٢٠٠٦م بنسبة ٢٠٠٪ في حين تراجعت نسبة الزواج في نفس الفترة إلى ٥٠٪ ، فإنَّ إحصائيةً أخرى ذكرت أنَّ حالات الطلاق

بعض المشاكل الأسرية في المجتمع العراقي بعد الغزو الأمريكي:

بلغت (١٣٣٣٤٨) حالة طلاق في عموم أنحاء العراق، منها (٩٤٤٠١) دعوى طلاق، و(١٠٩٠١) دعوى لطلب التفريق، بينما كان عدد طلبات تصديق الطلاق الواقع خارج المحاكم (١٣٠٢٦) حالة.

وأقرَّ بعض قضاة بغداد أنَّ عام ٢٠٠٤م شهد نحو (١٦١٧١٨) حالة طلاق، وشهد عام ٢٠٠٥م (١٤٥٤٤٤) حالة، أما حالات الزواج: فقد شهد عام ٢٠٠٤م (٣١٣٧٥٣) حالة زواج، وشهد عام ٢٠٠٥م (٣٤٢٢١١) حالة[1].

ويبدو أن البحث العلمي لأسباب هذه الظاهرة صعب في الوقت الراهن؛ فالعراقيون أمام استحقاقاتٍ سياسية وأمنية واجتماعية كبيرة، والتفكير في هذا الأمر يرتكز على الاحتلال، وفقدان الأمن، والاقتتال الطائفي، وعمليات التهجير القسري، والبطالة المستشرية ...إلخ

وفي ظل كل هذه الظواهر لا يمكن الحديث عن أبحاث حقيقية ميدانية لتفسير التغيرات الاجتماعية.. ولكن مع هذا يمكن الإشارة إلى بعض النقاط التي تعتبر جزءًا من أسباب انتشار هذه الظاهرة أو المساعدة على انتشارها في أقل تقدير :

١- الطابع الطائفي والعِرقي، الذي بدأ يلعب بتكوين الأسرة العراقية وتماسكها.

٢- التهجير القسري المستمر، الذي يطالُ أحد الزوجين دون الآخر؛ نتيجة الانتماء الطائفي أو العِرقي، فيكون الطلاق طريقًا سالكًا للفراق.

٣- الظروف الاقتصادية الصعبة، فضلاً عن انتشار البطالة؛ إذ يؤكد الباحثون على أنَّ للظرف الصعب أثرًا لا بأس به في تفاقم حالات الطلاق، التي قد يلجأ إليه بعض من أصابهم العوز، ممن لم يجدوا مخرجًا سوى الفراق.. وقبل تحديد نقاط العلاج أؤكد على أمرين مهمين:

أولاً: أنَّ أزمة الطلاق من الأزمات التي حلّت بالمجتمع العراقي مع الاحتلال، وأنه لم يكن يعرفه قبل الغزو، أو لم يكن على هذه الصورة من الانتشار.

ثانيًا: أنَّ العلاج في ظل هذه الأجواء التي شهدها العراق نتيجة الاحتلال غير مناسب وحجم الأزمة، في ظل التدهور الأمني الذي يعيشه العراق وتداعياته.

ولكني أقول معقّبًا على ذلك: إنَّ الحلول المناسبة، التي قد يكون لها تأثير مباشر في التخفيف من حدة هذه الأزمة تتمثل بالآتي:

(١) صحيفة المشرق العراقية في ١٢/ ٨/ ٢٠٠٦م.

١- التوعية الثقافية والدينية بخطورة الإقدام على مثل هذه الخطوة، وتذكير أبناء المجتمع بأنَّ «الطلاق» من أبغض الحلال عند الله[٢]، فضلاً عن آثاره السلبية في تفكك الأسرة، وتسيب الأطفال، الذين سيتيهون دون مأوًى أو مربٍّ.

٢- عمل المؤسسات الحكومية والشعبية على توفير فرص العمل المناسب لأصحاب الأسر الفقيرة؛ إذ سيكون في ذلك غلق لباب كبير من الأبواب التي يدخل منها الطلاق.

٣- إيقاف عمليات التهجير القسري، بكل أنواعه وأشكاله، ولا سيما النوع الأخطر، الذي ينبني على أسس طائفية وعرقية، والعمل على إرجاع العوائل التي هجِّرت من بيوتها، وإدانة ومطاردة الميليشيات والجماعات كافة، التي تقف وراء هذه العمليات.

ثانيًا: تزايد حالات يُتْم الأطفال:

في ظل أوضاع أمنية متردية تعيشها بلاد الرافدين، منذ أكثر من أربع سنين، وعمليات عنفٍ دامٍ ومتواصل تودي بحياة مئات العراقيين شهريًّا، كانَ من الطبيعي أن ترتفع أعداد الأطفال العراقيين اليتامى، الذين فقدوا كلا الوالدين أو أحدهما؛ بسبب الغزو الأمريكي وتداعياته لبلادهم.

وإذا كان بعض المختصين يعترف بأنَّ الوقوف على حجم مشكلة أعداد الأيتام في العراق – في ظل هذه الظروف- أمر في غاية الصعوبة؛ فإنَّ تقارير أشارت إلى وجود نحو (٩٠٠) ألف يتيم في مدارس بغداد وحدها.. وأكدت دراسة متخصصة أنَّ عدد الأطفال الأيتام في العراق يقدّر بـ ٤-٥ ملايين طفل[٣].. وأنهم في تزايد نتيجة للأعمال المسلحة، والوضع الأمني غير المستقر.. وتقول الدراسة: إنَّ عددًا قليلاً جدًّا من الأيتام يحظون بخدمات من الدولة في دور أعدت لهم، لكن كثيرين منهم لا تتوافر لهم مثل هذه الفرص، مما يعني أنَّ مصيرهم سيكون مجهولاً[٤]

وإذا كانت أعداد الأيتام في حقبة التسعينيات -مثلاً- تقدر بمليون ومائة ألف يتيم، فإنَّ هذا الرقم تضاعف بشكلٍ خيالي خلال سني الاحتلال الأمريكي؛ نتيجة القتل العشوائي، وفقدان الأمن، في ظل تقصيرٍ واضح في تقديم الخدمات الضرورية لهذه الشريحةً الكبيرة؛ إذ لا تمتلك الدولة سوى ٢٦ دارًا لإيواء الأيتام، ثمانية منها في بغداد، والبقية في محافظات العراق المختلفة، وكل دار من هذه الدور لا تسع أكثر من ألف شخص في أحسن الأحوال[٥].

ثالثًا: ارتفاع نسبة الأرامل بين نساء العراق:

معروفٌ أنَّ المجتمع العراقي قد أصيب بالانهيار بعد الضربات المتتالية التي تلقاها في حربين إبّان ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، أعقبهما حصار ظالم استمر ثلاثة عشر عامًا، تلاه غزو دمّر البنية التحتية وهياكل المجتمع كافة، وكان نصيب الأسرة منها وافرًا؛ بسبب تزايد أعمال القتل الذي يطال الرجال غالبًا، مما ترك مجموعة كبيرة من النساء الأرامل في المجتمع، الذي لا يزال تتصاعد فيه وتيرة العنف والدمار.

وإذا كانت أحدث تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تقدر عدد الأرامل والعوانس في العراق بثمانية ملايين، فإنَّ سجلات وزارة شؤون المرأة في العراق تؤكد وجود ثلاثمائة ألف أرملة في بغداد وحدها، وإنَّ ما بين ٩٠-١٠٠ امرأة عراقية تترمل كل يوم؛ نتيجة أعمال القتل، والعنف الطائفي، والجرائم المنظمة.. حتى باتت نسبة الأرامل تشكّل نحو ٣٥٪ من عدد نفوس العراق، أي ما يعادل ٦٥٪ من عدد نساء العراق، ونحو ٨٠٪ من النساء المتزوجات، ما بين سن العشرين والأربعين عامًا.

ولم تتمكن وزارة الشؤون الاجتماعية العراقية من تسجيل سوى ٥٦٠ ألفًا من أعداد النساء الأرامل،

(٢) روي هذا الحديث موصولاً ومرسلاً، وللعلماء في تصحيحه أو تضعيفه كلام طويل، ينظر الجوهر النقي لابن التركماني مع السنن الكبرى للبيهقي (٧/٢٢٢-٢٢٣)، والمستدرك على الصحيحين للحاكم (٢/١٩٦).

(٣) الدراسة أجرتها منظمة اليونسيف التابعة للأمم المتحدة في بغداد، ينظر: موقع شبكة الأخبار العربية «محيط» بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٠م.

(٤) من مقالة للأستاذ عبد المجيد خضير مدير تحرير وكالة حق في ٢٠٠٧/٨/١٧م.

(٥) ينظر: موقع شبكة الأخبار العربية، بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٠م.

بينما سجل مكتب التنسيق الإنساني للأمم المتحدة في العراق أنَّ النساء اللاتي ترملنَ بسبب الحرب وأصبح أطفالهنَّ مشردين من عرب الأهوار فقط، وصل عددهنَّ إلى مائة ألف امرأة، في وقت تؤكد فيه بعض الدراسات وجود ما يزيد على مائة وخمسين ألف امرأة في العاصمة بغداد وحدها.

وقد أظهرت دراسة خاصة لمنظمة اليونسيف التابعة للأمم المتحدة أجرتها نهاية العام الماضي (٢٠٠٦م) وجود أكثر من مليون ونصف من النساء الأرامل في العراق، إضافة إلى مئات الآلاف من المطلقات.

وأيًّا كانت الإحصائية الدقيقة، فإنَّ الأمر في النهاية مشكلة حقيقية لا يمكن تجاهلها بحالٍ من الأحوال، وهو بذلك يستدعي حلولاً مناسبة في ظل الظرف العصيب الذي يمر به بلد مثل العراق، مما يستدعي مزيدًا من التكاتف والتلاحم لتجاوزه.. ولذا فإنني أؤكد هنا على أنَّ العلاج الناجع لتجاوز هذه الأزمة هو أن تتكاتف مؤسسات المجتمع المدني -لأننا لا نعول كثيرًا على المؤسسات الحكومية- على إشاعة روح الألفة، وتوعية أبناء المجتمع من الرجال على لمِّ شمل هؤلاء الأرامل وأطفالهنَّ، ومحاولة إشاعة الامتيازات الدينية لمن يقوم بمثل هذه الأدوار المشرفة، على اعتبار أنَّ من يرعى أرملة، أو يكفل يتيمًا فإنَّ له منزلة عظيمة عند الله، وربما تكون سببًا في رفع درجته وإدخاله الجنة[٦].

وهذا ما قام به بعض مشايخ وعلماء «الفلوجة» لتجاوز معضلة هؤلاء الأرامل؛ من خلال مشروع يقوم بالعمل على تزويجهنَّ ورعايتهنَّ، وإنّ العشرات وربما المئات من الأرامل تزوجن بسبب هذا المشروع.

رابعًا: الأمراض المنتشرة في المجتمع:

المتابع للشأن العراقي يجد أنَّ كثيرًا من الأمراض قد انتشرت في البلد بعد الغزو، وهي متنوعة ونحن نذكرُ أبرزها وأكثرها تهديدًا، لا سيما للعجزة والأطفال والنساء.. وهي:

١- **الكوليرا**: وهو أحد أمراض الجهاز الهضمي، وقد توقعت منظمة الصحة العالمية في وقت قريب من هذا العام وجود ما يقرب من سبعة آلاف حالة كوليرا في العراق[٧]، وأكدت بعد أقل من شهر تسجيل ١٠٠٢ حالة مؤكدة[٨]، ووصفته بأنه وباء واسع[٩].

٢- **الإسهال**: ويعتبر ثاني أكبر الأمراض المسببة لوفيات الأطفال في العراق، حسبما أقرَّ صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة «اليونسيف».

٣- **السرطان**: انتشر هذا المرض قبل أكثر من عقد ونصف على احتلال العراق؛ بسبب الآثار التي خلّفها استخدام القوات الأمريكية لقذائف اليورانيوم المنضّب في قصف أهداف عراقية، وبلغ عدد المصابين بالسرطان عام ٧٩٩١م (١٣٩٠١) عراقيًّا.

٤- **الحالة النفسية**: يعاني ربع سكان العراق من اضطرابات نفسية؛ نتيجة الحروب المتلاحقة، والعوز المادي، والاضطهاد السياسي[١٠].. وقد حذر تقرير نشرته «واشنطن بوست الأمريكية» قبل فترة وجيزة من التداعيات النفسية على الأطفال نتيجة الاحتلال وتبعاته، مستندة في ذلك على أقوال خبراء كثيرين من أصحاب الاختصاص، وأكدت على أنَّ هذا سيؤدي إلى خلق جيلٍ سيصبح أكثر عنفًا في المجتمع[١١].

٥- **الإيدز**: تفشى هذا المرض نتيجة الممارسات غير الأخلاقية، وانتشر الإيدز أيضًا بين النساء في الكثير من السجون، لا سيما أن أحد المراكز الصحية التابعة لمديرية الصحة في النجف أصدر تقريرًا يحذر فيه من تزايد أعداد الإصابة بهذا المرض، الذي يشكل منحدرًا خطيرًا، ظهرت تداعياته بعد الغزو الأمريكي للعراق[١٢].

٦- **الأمراض الوبائية**: تنتج هذه الأمراض عن الإشعاعات

(٦) يقول النبي صلى الله عليه وسلم: ((أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا، وأشار بأصبعيه السبابة والوسطى وفرج بينهما)) والحديث في صحيح البخاري من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري وبهامشه الصحيح ١٠/٥٣٦-٥٣٧.

(٧) وقد نقلت الخبر قناة (ANB) في ٢٠٠٧/٩/١١م.
(٨) وقد نقلت الخبر قناة الجزيرة الفضائية ٢٠٠٧/٩/٣٠م.
(٩) نقلته وكالة الأخبار العراقية يوم الجمعة ٢٠٠٧/٨/٣١م.
(١٠) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع يراجع جريدة الشرق الأوسط، السبت، ٢٠٠٧/٣/١٠م.
(١١) نقل التقرير موقع وكالة الأخبار الإسلامية بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦م.
(١٢) جريدة العراق الإلكترونية بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٧م.

الكيماوية، وازداد انتشار المرض في المناطق التي شهدت مواجهات وحملات عسكرية كبرى، فتربة «مدينة الفلوجة» -مثلاً- تعاني من إشعاعات كيماوية، سيبقى تأثيرها السلبي ضد الإنسان والنبات على مدى خمسين عامًا مقبلة، وغالبية مواطنيها مصابون بتلك الإشعاعات السامة[١٣]

٧- **أمراض الأطفال**: كفقدان الوزن، وسوء التغذية، وآلام الرئة.

خامسًا: فقدان الأمن

أظهرت دراسة حديثة أنَّ العراق أخطر دول العالم، وأقلها أمنًا على الإطلاق، وعزت الدراسة سبب ذلك إلى الاضطرابات التي خلّفها الاحتلال الأمريكي[١٤].

وقد أفاد استطلاع للرأي أجرته محطة (BBC) البريطانية و(ABC) الأمريكية و(NHK) اليابانية، صدر مؤخرًا: أنَّ أكثر من ستة عراقيين من كل عشرة -أي ما يعادل ٦١٪- يرون أنَّ الوضع الأمني في بلادهم زاد سوءًا في الأشهر الأخيرة، بالتزامن مع نشر قوات أمريكية إضافية في العراق[١٥].. بل اعترف كبار جنرالات الاحتلال أنَّ قوات الأمن لا تسيطر إلا على نحو ٨٪ من مناطق بغداد -مثلاً- بعد ثمانية أشهر من إرسال التعزيزات الأمريكية[١٦]. وهذا يؤكد حقيقة مهمة، مفادها: أنَّ الأمن لا يفرض في البلد بالعدد والعدة مهما بلغ قوامهما، وإنما يعود بتوفر جملة من المناخات المناسبة، سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية..

ولقد تسبب الفلتان الأمني الرهيب بعد الغزو بمقتل ما يقرب من مليون وربع عراقي، حسب دراسة أجرتها وكالة (ORB) البريطانية[١٧]، وهذه الدراسة وإن لم تكن دقيقة إلى حد اليقين، إلا أنها تثير من جديد شبح كون القتلى العراقيين بسبب الغزو هو أكثر بكثير، مما تعترف به الإدارة الأمريكية والبريطانية ووزارة الصحة العراقية.. وأكدت الدراسة أنَّ ٤٨٪ من القتلى ماتوا بسبب الطلقات النارية، و٢٠٪ من القتلى قضوا بالسيارات الملغمة، و٩٪ من القتلى قتلوا نتيجة القصف الجوي، وقتل ٦٪ في حوادث السير، و٦٪ أيضًا قتلوا بسبب الألغام والمواد المتفجرة الأخرى.

سادسًا: ظاهرة التهجير القسري:

تعدُّ ظاهرة «التهجير القسري» من أحدث المصطلحات التي غزت الشارع العراقي بعد الاحتلال، حتى باتت هذه الظاهرة الغريبة تثير المشاعر وتقلق النفوس.

وتخضع ظاهرة «التهجير القسري» في إطارها العام إلى أهداف ومصالح وأجندات سياسية، وهي تنطوي -عمومًا- على أغراض تتلخص بمحاولة تصنيع خطوط تماس عِرقية وطائفية، تعزل العراقيين فيما بينهم، على أساس الهوية الطائفية والعرقية، ضمن مناطق محدودة؛ تمهيدًا لتوفير المناخ المناسب، والأرضية الخصبة لحرب أهلية حاضرة، وبالتالي فرض تقسيم العراق كأمرٍ واقع إلى أقاليم ومقاطعات، لا مكان فيها للتنوع الطائفي والتعدد القومي القائم في العراق منذ زمن طويل، يتعايش أهله دون قتالٍ أو احتراب.

وهذه الظاهرة وإن شاعت بعد الاحتلال، إلا أنها تكثفت وتضاعفت بشكل واضح بعد أحداث تفجير قبتي المرقدين في سامراء؛ لتغدو ظاهرة طبيعية، يمارسها أفراد من ميليشيا بدر وجيش المهدي، يساعدهم كثير من أفراد الأجهزة الأمنية الحكومية، بما لم يعد خافيًا على المطلعين والمتابعين للشأن العراقي.

وبالنتيجة، فإنَّ سياسة التهجير القسري، المسكوت عنه حكوميًّا تارة، والموظّف سياسيًّا تارة أخرى، تعدُّ انتهاكًا صارخًا للحريات المتعلقة بالسكن والإقامة والتنقل وحق الحياة.

وقد أعلنت وكالة الأمم المتحدة للاجئين في منتصف هذا العام أنَّ أكثر من أربعة ملايين عراقي هربوا،

(١٣) ينظر وكالة الأخبار العراقية (واع) في ٢٠٠٧/٣/١١م.
(١٤) الدراسة أعدتها «مجلة إيكونومكس»، ونشرتها «صحيفة هارت الإسرائيلية» في الخامس من شهر يونيه ٢٠٠٧م، حسبما نقلته وكالة الأخبار الإسلامية.
(١٥) نقلت الاستطلاع شبكة النبأ المعلوماتية يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٧/٩/١٢م.
(١٦) صحيفة عكاظ السعودية، العدد ٢٢٨٨ بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٢م.
(١٧) أذاعت هذه الدراسة قناة الشرقية الفضائية العراقية بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٦م.

وتركوا بيوتهم بحثًا عن ملجأ آمن، إما داخل العراق أو خارجه، ويُعتقد أن أكثر من مليوني عراقي قد شُرِّدوا داخل العراق، وأنَّ أكثر من مليوني وربع عراقي أصبحوا لاجئين في دول الجوار وغيرها، وحسب تقارير منظمات الإغاثة الدولية فإنَّ ما يقرب من نصف المهجّرين لا يحصلون على الحصة التموينية.

وعدد اللاجئين في دول الجوار كالآتي:

١٤٠٠٠٠٠ لاجئ في سوريا.

٧٥٠٠٠٠ لاجئ في الأردن.

٢٠٠٠٠٠ لاجئ في الخليج.

٨٠٠٠٠ لاجئ في مصر.

وحسب دراسة عراقية فإنَّ ٨٠٪ من المعتقلين الذين يطلق سراحهم يخرجون وقد تملكهم الخوف نتيجة ما عانوه من تعذيب وإذلال وإهانة، مما يضطرهم لترك البلاد.. وقد نشرت «جمعية ضحايا سجون الاحتلال الأمريكي في العراق» دراسة أوضحت فيها بأنَّ ما يقرب من ٩٥٪ ممن يطلق سراحهم بعد الاعتقال، لا يفكرون سوى بالهجرة من البلد، وعدم الرجوع إليه مرة أخرى[١٨].

وفي ظل تأكيدات المنظمة الدولية للهجرة باستمرارية ظاهرة التهجير، وأنَّ ما يقرب من مليون عراقي آخرين ينتظرون ساعة ترك منازلهم؛ فإن نصيبًا كبيرًا من الحل الحقيقي لهذه المعضلة المستشرية بيد الكتل السياسية، التي تعمل في ظل الاحتلال -حسب ما أرى- وهي قادرة على تغيير المسارات، وتقويم العمل، وبذل الجهد، وترك الأثر في الشارع، خاصة وأننا نعلم يقينًا أنَّ جزءًا كبيرًا من هذه التكتلات يقف وراء هذه الأعمال الإجرامية.. وهنا تكمنُ -إلى حد ما- صحة القول بأنَّ الصراع في العراق سياسي وليس طائفيًا، وإن كانت هناك بعض الآثار الملحوظة على المستوى الاجتماعي[١٩].

(١٨) موقع المسلم في ٢٠٠٧/٤/١١م.

(١٩) ينظر: حقيقة التهجير القسري في العراق، مقالة للباحثة منى إبراهيم، منشورة على الجزيرة توك بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢م.

مشاكل المرأة في المجتمع العراقي بعد الغزو الأمريكي

إنَّ نظرةَ تأملٍ ومتابعةٍ لما وصلت إليه المرأة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي وحتى يومنا هذا، يستطيع الباحث والمتابع من خلالها أن يرى الفرق الشاسع والمهول في وضعها على الأصعدة كافة.. فقد كان استقرار البنية الاجتماعية العراقية تصب فيه عوامل كثيرة يقف على رأسها تماسك الأسرة العراقية، والقاعدة الحقيقية لثبات هذا الكيان (أعني الأسرة) هي المرأة العراقية؛ لما تحمل من مفاهيم أخلاقية، وإسلامية، وسمات عشائرية أصيلة.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد شنت حربها الضروس ضد بلدٍ آمنٍ، تطغى فيه التركيبة النسوية بنسبة ٦٢٪ أمام نسبة الرجال البالغة ٣٨٪؛ فإنَّ الدراسات الحديثة كافة تؤكد على أنَّ النساء يُعتبرن الضحايا الرئيسة للمعارك والحروب في زماننا، وأنَّ الحروب تترك آثارها الطويلة على النساء بشكلٍ خاص.. وعلى هذا فقد أصبحت المرأة العراقية هدفًا مركزيًّا من أهداف الاحتلال؛ فقد استُهدفت بجميع الوسائل، وبمختلف الطرق، فهي مستهدفة اقتصاديًّا وخلقيًّا وعلميًّا وجسديًّا وفكريًّا، في إطار تغيرات حدثت بعد الغزو الأمريكي لعلَّ أهمها:

أولاً: عمل المرأة العراقية:

أوضح عدد من الدراسات أنَّ المرأة العراقية تعاني من الأعباء التي تفوق طاقتها، وأنها تتحمل المسؤولية المباشرة عن الأسرة، في ظل الفقر والبطالة وتردي الأوضاع الاقتصادية.. وأشير هنا باختصار شديد إلى أبرز الأسباب المباشرة التي تقف وراء هذه الظاهرة:

١- فقدان المُعِيل، وقد بلغ عدد المفقودين في العراق أكثر من مليون شخص[٢٠].

٢- اعتقال مُعِيل الأسرة من قبل قوات الاحتلال أو الأجهزة الحكومية، والزج به في السجون.

٣- غياب الدور المؤسساتي الذي يُعنى بشؤون الأسر، وتوفير العيش الكريم لها.

(٢٠) نقلاً من الموقع الرسمي لهيئة علماء المسلمين بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٥م.

وتتمثل طرق المعالجة الحقيقية لهذه الظاهرة بقيام المؤسسات الرسمية والشعبية بدورها الحقيقي، وأن تتحمل المؤسسات الحكومية المسؤولية الكاملة عن هذا الأمر، خاصة أنَّ المادة (٣٠) من الفقرة (أولاً) من الدستور العراقي (الجديد) تنص على أنَّ الدولة تكفلُ للفرد والأسرة -وبخاصة الطفل والمرأة- الضمان الاجتماعي والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة وكريمة.. فضلاً عن ضرورة تفعيل الوزارات التي تُعنى بشؤون المجتمع عمومًا والمرأة خصوصًا؛ لممارسة دورها في إصلاح الخلل والتردي الخدمي والمعيشي، كإعادة العمل بنظام البطاقة التموينية، التي شهد العمل بها تراجعًا ملحوظًا في سني الاحتلال.. ولا يمكن لأي مواطن -رجلاً أو امرأة- أن يعمل في ظل العوائق المتعددة التي تقف في طريق الرزق كالعمليات العسكرية، والاعتقالات العشوائية، وحظر التجوال، وما شابه ذلك.

ثانيًا: اختطاف المرأة واغتصابها

تعيش المرأة العراقية حالة نفسية مضطربة، يملؤها الخوف والرعب، في ظل انتشار ظاهرة الخطف والاغتصاب.. ولوحظ على أرض الواقع – مثلاً- ترك كثير من النساء لوظائفهنَّ؛ بسبب فقدان الأمن، والخوف من الممارسات اللاأخلاقية ضدهنَّ.

وفي كل الحروب التي دارت رحاها على الأرض منذ القرون الوسطى لم تُسجل جرائم وانتهاكات قذرة وقعت على المرأة، بحجم الجرائم الكبرى التي ارتُكبت ضد المرأة العراقية من قبل قوات الاحتلال الأمريكي، وتشكيلات حكوماته الأربعة[٢١].. وقد أعلنت منظمة «حرية المرأة العراقية» بالتزامن مع «يوم المرأة العالمي» في الثامن من شهر مارس ٢٠٠٦م عن اختطاف أكثر من ألفي امرأة، منذ دخول قوات الاحتلال إلى العراق.. وتعود أسباب الاختطاف في أغلب الأحوال إلى أمرين رئيسين، هما:

١- الفدية التي تُطلب من أهل المخطوفة أو زوجها.

٢- الاتجار بها، وتحويلها إلى سلعة جنسية رخيصة.

وانتشرت في المجتمع العراقي «ظاهرة الاغتصاب» أيضًا، التي يعد «فقدان الأمن» أبرز أسبابها، وقد تواترت الشواهد التي تحدثت عن اغتصاب عدد من جنود الاحتلال وقوات الجيش والشرطة الحكومية الحالية لبعض النساء العراقيات، وظهر اعتراف بعضهنَّ أمام شاشات التلفزة قبل فترة من الآن.. وقد كشفت -على استحياء- مصادر أمريكية وبريطانية في وقتٍ مبكرٍ[٢٢] عن حالات كثيرة لنساء عراقيات تعرضن للاغتصاب والاعتداءات والإساءات الجنسية على يد جنود أمريكيين.. واعترف المتحدث باسم البنتاغون في الشهر الخامس من عام ٢٠٠٤م بوجود ألف ومائتي إهانة جنسية في معتقل أبو غريب وحده، مما لم ينشر إلى الآن.[٢٣].

ثالثًا: الاتجار بالمرأة العراقية:

تعدُّ «التجارة الجنسية» أو ما يعرف بـ «تجارة الرقيق الأبيض» من أقذر الظواهر التي تم تشجيعها بعد الغزو الأمريكي للعراق؛ إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفتح شركات متخصصة للاتجار بالجنس لأول مرة في تاريخ العراق.

وقد كشف تقرير ميداني مع بعض شخصيات مافيا الجنس: أنَّ تجارة الجنس تشهدُ رواجًا كبيرًا على الحدود العراقية، وتؤكد الشواهد أن عصابات الجنس تعملُ في وضح النهار، ومهمتها خطف النساء والفتيات والأطفال، وبيعهم لجهاتٍ خارجية بمبالغ متفاوتة؛ حتى أكدت «منظمة حرية المرأة العراقية» أنَّ النساء أصبحنَ بضاعة رخيصة قابلة للمبادلة في عملياتٍ يومية، وأنهنَّ أصبحن سببًا في تجارة مزدهرة في العراق، وتعد الأكبر من نوعها في العالم[٢٤].

إنَّ المؤسسات الحكومية العراقية المعنية بمعالجة هذه الظواهر مطالبة بتحمل مسؤولياتها، في وقت تنص فيه المادة (٣٥) من الفقرة (ثالثًا) من الدستور العراقي الجديد – الذي كُتب في زمن الاحتلال- على «حرمة الاتجار بالنساء والأطفال والاتجار بالجنس».

(٢١) ينظر: جريدة العراق الإلكترونية في ٢٠٠٧/٣/١٧م.

(٢٢) تحديدًا في يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٤/٥/١٢م.

(٢٣) ينظر: إسلام أون لاين، تقرير منشور بعنوان «سجينات عراقيات بين رحى الاغتصاب والتكتم» في ٢٠٠٥/٦/٢٣م.

(٢٤) الفوضى الخلاقة الفوضى في العراق، للكاتب سعدون المشهداني منشورة على موقع البصرة الإلكتروني بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٩م.

رابعًا: تغريب المرأة العراقية:[٢٥]

معلوم أنَّ الدول الغربية – وتقفُ على رأسها أمريكا- تضغط منذ سنين على العالم العربي بطرح المفاهيم الغربية فيما يتصل بالمرأة -وهي تختلف عن المفاهيم الإسلامية- ويحاولون فرضها على أساس أنها وحدها الحقيقة التي يجب اتباعها، وأنَّ من يخالفها يتبنى أعرافًا وتقاليد رجعية بالية .. وصار من معالم السياسة الأمريكية في مجال المرأة ما أصبح يُعرف اليوم بـ «سياسة تمكين المرأة»، وخصصت موارد مالية ضخمة، ووضعت تشريعات وإجراءات، تهدفُ كلها إلى إيجاد طبقة من النساء المشتغلات بالأعمال والوظائف السياسية والاجتماعية والعلمية، يكون ولاؤهنَّ لأمريكا؛ باعتبارها التي قدمت لهنَّ الحرية، وعملت على تمتعهنَّ بالسلطة والنفوذ.

وما يجري في العراق اليوم نسخة مصورة عن هذه الحقيقة، التي تكمن وراءها عدة أهداف تريد الولايات المتحدة تنفيذها على أرض الرافدين، بمشاركة بعض النسوة اللاتي ارتضينَ هذا المشروع.

وقد عملت أمريكا على مدى الأعوام الماضية من عمر الاحتلال في مجال ما يسمى «الجمعيات النسوية»؛ إذ تقوم مختلف الأجهزة والوكالات الأمريكية باصطناع مثل هذه الجمعيات، وإغداق جميع أنواع الدعم المادي والمعنوي عليها، ودفعها لكي تتخذ سياساتٍ معادية للإسلام وقيمه، وتصبُّ في اتجاه تغريب المرأة وأمركتها، ونشر القيم العلمانية، تحت شعار تقديم معونات اقتصادية واجتماعية لهنَّ، تتخذ من خلاله وسيلة لتثبيت سياسات معادية للإسلام بين هؤلاء النسوة[٢٦].

تبلورت الأموال والجهود التي قدمتها أمريكا في تشكيل جمعيات ومنظمات ونقابات مهنية ومراكز تدريبٍ نسوية، تعملُ على تنفيذ المخطط الأمريكي.

وقد بدأت وزارة الخارجية الأمريكية أواخر عام ٢٠٠٤م بتنفيذ مبادرة تلتها أخرى لمساعدة العراقيات على تطوير دورهنَّ في المجتمع، وهما:

١- مبادرة الديمقراطية النسائية: وهي برنامج خصص له عشرة ملايين دولار أمريكي، ويهدفُ إلى تدريب العراقيات على مهارات الحياة العامة والديمقراطية، وممارستها.

٢- مبادرة الشبكة النسائية الأمريكية العراقية: ومهمتها إقامة اتصالات بين القطاع الخاص في أمريكا والنساء في العراق؛ لإيجاد رابط بين موارد مالية في أمريكا واحتياجات في العراق.

وقد صدر عن وزارة الخارجية الأمريكية في شهر شباط عام ٢٠٠٥م بيان تحت عنوان «الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بدعم المرأة العراقية في المجالات المختلفة»، وقد خصص مبلغ قدره نصفُ مليار دولار من المبالغ المخصصة لإعادة إعمار العراق، لمشاريع تساعد المرأة العراقية في عمليتي التنظيم الديمقراطي، والمناداة بالأفكار الغربية ومناصرتها، وحشد التأييد لها.

وقد تبلورت الأموال والجهود التي قدمتها أمريكا في تشكيل جمعيات ومنظمات ونقابات مهنية ومراكز تدريبٍ نسوية، تعملُ على تنفيذ المخطط الأمريكي، وأهمها:

١- منظمة حرية المرأة: وأهم أهدافها اعتبار تطبيق أحكام الشريعة انتهاكًا صارخًا لحقوق المرأة.

٢- منظمة آفاق العراق الجديد: ومهمتها تقديم التقارير للاحتلال عن فرص عمل النساء.

٣- مراكز نشر الفكر العلماني: وأهم هذه المراكز «مركز النخلة الخضراء» و«مركز المنصور للفرص النسائية» و«مؤسسة مركز الحوراء» و«مركز الديوانية لحقوق النساء» و«مركز فاطمة الزهراء لحقوق النساء في الحلة» و«مركز ختو زين للعمل الاجتماعي في أربيل» ..

(٢٥) لمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع يراجع «المرأة العراقية في جحيم الاحتلال» للكاتب عماد عبد العزيز، مجلة البيان.

(٢٦) أبعاد التدخل الأحادي الغربي – تقرير: ليلى بيومي.

وكل هذه المراكز تمول أمريكيًّا، ومهمتها: الإسهام في إشاعة الفكر الإلحادي بين نساء العراق بحجة الديمقراطية والحرية والمساواة[٢٧].

المشاكل المعيشية في المجتمع العراقي بعد الغزو الأمريكي «البطالة أنموذجًا»

يعاني الاقتصاد العراقي من تردٍّ كبير في مستوى أدائه؛ فالمعيشة في أدنى مستوياتها، والبطالة ضاربة أطنابها في المجتمع، وبلغت نسبتها ٧٠٪ -سوى مجالي الجيش والشرطة- مما ولّد معاناة كبيرة لدى الأسرة العراقية، التي بات كثير منها لا يستطيع توفير القوت اليومي.

وهذه المعاناة المعيشية الجديدة - التي تفاقمت بشدة بعد الغزو الأمريكي- جاءت بعد معاناة متراكمة؛ جراء الحصار الذي استمر أكثر من عقد من الزمن، وقد أدى ذلك إلى حدوث تفكك في بناء الأسرة؛ إذ اضطر كثير من الأسر إلى دفع أبنائهم إلى العمل في مهن الشوارع، التي كثيرًا ما تكون بيئة صالحة للانحراف الخلقي، فضلاً عن هجر مؤسسات التعليم، لصعوبة الجمع بينها وبين العمل.

وقد أكدت دراسة حديثة -أجراها الجهاز المركزي للإحصاء في العراق، وأصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- أنَّ ثلث سكان العراق يعيشون في فقر، بينما يعيش أكثر من ٥٪ في فقر مدقع، وأنَّ نسبة عالية من العراقيين يعيشون مستويات مختلفة من الفقر والحرمان، على الرغم من الموارد الطبيعية والمادية الهائلة في البلاد.. وتؤكد الدراسة أيضًا أنَّ هناك اختلافًا كبيرًا في مستوى المعيشة في البلاد، فتعاني المنطقة الجنوبية في العراق من حرمان هائل، وتردٍّ كبير في مستوى المعيشة والخدمات، تتبعها المنطقة الوسطى -بما فيها العاصمة بغداد-، وبعدها المنطقة الشمالية، التي يتمتع أغلبها بحكم ذاتي منذ سنين.. وقد أكدت دراسة مهمة أنَّ العراق احتل ذيل الترتيب العالمي، خلف مجموعة من أفقر دول العالم على الإطلاق[٢٨].

وعطفًا على ما تقدم ذكره؛ فإنه لا يمكن النظر إلى حلولٍ واقعية للتردي المعيشي الذي يعمُّ بلاد الرافدين، واكتوى بناره جمهرة كبيرة من أبنائه الذين لا تتوافر لديهم فرص العمل، إلا بالتفكير الجدي لإعادة الأمن والاستقرار إلى البلد، فضلاً عن العمل على إعادة جهود الوزارات والمؤسسات التي تهتم بتوفير فرص العمل لأبناء المجتمع عمومًا، والشباب خصوصًا.

المشاكل الخدمية في المجتمع العراقي بعد الغزو الأمريكي «الكهرباء أنموذجًا»

يعيش العراق بعد الغزو الأمريكي تدهورًا كبيرًا على المستوى الخدمي، كتوفير الماء والكهرباء والوقود وغيرها.. وإذا كانت الأزمة الخدمية متسعة الجوانب وتحتاج إلى بسط، فإنني أريد أن أركز على مشكلة الكهرباء، التي شُلَّت حياة المواطن بفقدها، فأبدأ بما تقوله مؤسسة بروكينجر- التي تجمع معلومات عن العراق- ومقرها في واشنطن: إنّ متوسط الإمداد اليومي بالكهرباء ٥-٦ ساعات، مقارنة بنحو ١٦-٢٤ ساعة قبل الغزو الأمريكي[٢٩].

وفي الوقت الذي يقر فيه العراقيون أنَّ معظم الخدمات -ومنها الكهرباء- في أسوأ مستوياتها منذ عقود؛ فإنَّ وزراء الكهرباء في الحكومات المتعاقبة بعد الاحتلال يؤكدون على أنَّ سبب تردي ذلك يرجع إلى التخريب المنظم، والإجراءات المطولة لتوفير التمويل لمشروعات صيانة جديدة، وقد نشرت «الواشنطن بوست» أنَّ العراق يحتاج إلى خمسين مليار دولار لإصلاح قطاعي النفط والكهرباء[٣٠].

ومن خلال المتابعة لهذه المشكلة أستطيع أن أحدد أبرز الأسباب التي أدت إلى حرمان المواطن العراقي من نعمة الكهرباء منذ سنين.. وهي:

١- تعرض محطات التوليد الرئيسة والفرعية، وكذا الخطوط الناقلة إلى القصف الأمريكي، نتيجة العمليات العسكرية التي تحدث يوميًّا في العراق.

(٢٧) المرأة العراقية في جحيم الاحتلال، للكاتب عماد عبد العزيز، مجلة البيان.

(٢٨) من موقع قناة CNN العربية بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١١م.

(٢٩) شبكة النبأ المعلوماتية- الخميس ٢٦ /٢٠٠٧/٧م.

(٣٠) حسب ما نشرته الجزيرة الفضائية، وينظر: وكالة الأخبار العراقية (واع) بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢م.

٢- الفساد الإداري والمالي، وإشراف غير المختصين على هذا القطاع.. ويؤكد الكثيرون أنَّ قطاع الكهرباء يديره أناس لا علاقة لهم بالكهرباء، فضلاً عن تعرض المهندسين والعاملين إلى التصفيات الجسدية والاختطاف، وقد أوضح وزير الكهرباء في حكومة المالكي: أنَّ ما يقرب من ألف ومائة من عمال الكهرباء في عداد المفقودين.

٣- عدم الجدية في معالجة الأزمة وإصلاح هذا المرفق الحيوي، وقد اعترف وزير الكهرباء نفسه بأنَّ قطاع الكهرباء لم يلق عناية ورعاية حقيقية خلال السنوات التي تلت الاحتلال، وأنه لم تكن هناك خطة لإصلاح وإعادة تأهيل الشبكة الكهربائية[٣١].

٤- رفض المحافظات التي تحتضن محطات التوليد تقاسم الطاقة الكهربائية، واحتكارها على مناطقهم خاصة، وقد أوضح وزير الكهرباء في تصريح له أنَّ العاصمة بغداد شبه مشلولة؛ بينما تحصل بعض مدن العراق على التيار الكهربائي دون انقطاع.

٥- ومن بين الأسباب ما ينتج عن ردود فعل المحتلين الغزاة عند تعرضهم للمقاومة في أي مدينة أو منطقة، فنجد أنَّ قوات الغزو حينما تتعرض لمقاومة تتسبب في قتل جنودهم أو إيذائهم أو حرق آلياتهم يقومون بقطع التيار الكهربائي عن تلك المنطقة؛ عقوبة لأهلها المقاومين، وقد تواترت الأنباء عن تكرار قوات الاحتلال لقولهم -وهم يجوبون شوارع مثل هذه المدن-: أعطونا الأمان نعطيكم الماء والكهرباء.

المشاكل الأخلاقية والتربوية في المجتمع العراقي بعد الغزو الأمريكي

أولاً: انتشار ظاهرة زواج المتعة:

لوحظ بعد الاحتلال الأمريكي انتشار ما يسمى زواج المتعة في مناطق عديدة من العراق، خاصة مناطق الجنوب.. ويعتبر هذا الزواج أحد مظاهر تفتت المجتمع، وانهيار قيمه الأصيلة التي يحملها.. ويبدو -والله أعلم- أنَّ الذي ساعد على انتشار مثل هذا الزواج ما يأتي:

١- الهروب من الوضع الاقتصادي المتردي، فضلاً عن عوائق الزواج الدائم، التي أوجدتها المظاهر الاجتماعية الكاذبة.

٢- انهيار القيم وتوفر المناخ المناسب لممارسة الأفعال المشينة بحجج الحرية والديمقراطية.

٣- الفتاوى التي يتبناها مراجع مكوّن معين في الشارع العراقي.

وهذه الأسباب الثلاثة -بمجموعها- إحدى النتائج الخطيرة المباشرة لاحتلال العراق، التي تدفعُ بالبلد إلى تفتت المجتمع وانهياره.. وإذا كان الباحثون يختلفون في بروز ظاهرة زواج المتعة في المجتمع العراقي[٣٢] فإنهم يتفقون تمامًا على أنَّ الغزو الأمريكي للعراق فاقمَ الأزمة، وأفسح المجال أمام الشباب والشابات لممارسة هذا النوع من الزواج، في ظل التدهور الأمني، وغياب المؤسسات الرقابية والشرعية، وفتح الباب على مصراعيه لفتح المكاتب العلنية، التي تعملُ على التوسط لإتمام مثل هذه الظواهر الهابطة.

ويبدو لي أنَّ الحل الحقيقي لهذا الزواج وما يترتب عليه يعود إلى جملة من حملات التوعية، التي تتمثل بضرورة المحافظة على الأعراض من أن تتعرض لأي من الممارسات التي تعين على إهدارها أو الاعتداء عليها، ومحاولة سنّ القوانين التي تجرِّم هذه الممارسات، وتشجيع الشباب على الزواج، وتحقيق غاياته العظمى من الإحصان وتكثير سواد الأمة.. وكذلك التنبيه على المخاطر الحقيقية الكامنة وراء مثل هذه الزيجات، وما يترتب عليه من اختلاط

(٣١) جاء التصريح في جريدة الصباح العراقية في يوم الاثنين ٢٠٠٧/٦/٤م.

(٣٢) يقول بعض الباحثين: إنَّ ظاهرة زواج المتعة ظهرت على استحياء في المجتمع العراقي للمرة الأولى منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وتحديدًا عندما بدأت شركات السياحة بجلب أفواج سياحية من شيعة الخليج وإيران، وتركزت في مدن العتبات المقدسة، لكنها وجدت في محافظة كربلاء الجنوبية وفنادقها السياحية ازدهارًا لم تشهده في المدن العراقية الأخرى، وكانت هناك مكاتب لهذا الزواج، يديرها معممون في الشوارع المتفرعة والمحيطة بمقامي الإمامين الحسين والعباس رضي الله عنهما. ينظر: موقع «العربية نت» مقالة بعنوان «ازدياد الإقبال على زواج المتعة في العراق» يوم الثلاثاء ٢٢ رجب ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤/٩/٧م.

في الأنساب، وإهدار لحقوق المرأة، وما تجلبه من أمراض، فضلاً عن دور هذا الزواج في عزوف الشباب والشابات عن الزواج الدائم المحترم في ظل الاكتفاء بمثل هذه الممارسات المؤقتة.

ثانيًا: انتشار ظاهرة المخدرات، والاتجار بها:

كان العراقي يفتخر بأنه يعيشُ في بلدٍ نظيفٍ من سموم المخدرات، وكان المواطن لا يرى متعاطي المخدرات وهم ملقون على قارعة الطريق في بغداد الرشيد، ولم نر -في يوم ما قبل الغزو- زوايا مظلمة يتبادلُ فيها المدمنون حقَن الشر والرذيلة.. أما بعد الغزو، وفي ظل صمت من قوات الاحتلال الأمريكي والحكومة ظهرت عادة تعاطي المخدرات والاتجار بها بشكل واضح في العديد من المناطق، بعد أن كانت من المحرمات، التي تُفْضِي في كثير من الأحيان بمتعاطيها أو تاجرها إلى عقوبة الإعدام..

وفي تقريرٍ لجمعية الإصلاح لمكافحة المخدرات في العراق تبين أنَّ عدد الذين يتعاطون المخدرات في ازديادٍ؛ بسبب الحرب التي تسببت بالفوضى الأمنية، وحسب الإحصائية الصادرة عن وزارة الصحة العراقية، فإنَّ أكثر من أربعة وعشرين ألف عراقي قد تعاطوا المخدرات في عام ٢٠٠٥م وحده، ممن راجعوا الدوائر الصحية فحسب[٣٣]، فيما لم أطلع على إحصائية حقيقية لبقية سني الاحتلال، وأتحفظ على إحصائية وزارة الصحة، التي تفتقر إلى مقومات الإحصاء الهادف؛ بسبب ضعف المؤسسات المنضوية تحتها.

وأؤكد هنا بأنَّ واقع الحال والسرعة الكبيرة التي ظهرت فيها المخدرات في الشارع العراقي بعد أيام من الاحتلال، وما رافقه من صمت مريب من قبلٍ السياسيين، كل ذلك يؤكد بالدليل الملموس أنَّ انتشار المخدرات لم يكن -إطلاقًا- رد فعلٍ ناجمًا عن الإحباط أو اليأس، الذي سبَّبه الاحتلال والعنف الطائفي، بل إنَّ الأمر كان صفحة سياسية من صفحات الحرب البشعة، التي تعرض لها العراق.. ومن أهم المشاكل التي تقف وراء انتشار هذه الظاهرة، وتكونت بسببها عقبات وقفت في طريق معالجتها أو الحد منها ما يأتي:

١- المشكلة الأمنية: التي ترتب على وجودها كافة المظاهر المزرية، في ظل غياب السلطة الحكومية، وعدم كفاءة الأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى قلة الملاك الفني والأجهزة الخاصة بتعقب المتعاطين والمهربين والمروجين لهذه الآفة.

٢- المشكلة الرقابية: في ظل غياب الرقابة داخل الأراضي العراقية، التي تدخل إليها كميات كبيرة من المخدرات عبر دول الجوار[٣٤].

٣- المشكلة القضائية: وقد اتسم القضاء في فترة ما بعد الغزو بالتراخي في التعامل مع الجناة؛ فأغلب الذين يقبض عليهم يطلق سراحهم؛ في ظل تفشي الفساد، وانتشار الرشوة[٣٥].

٤- المشكلة الجغرافية: بسبب جوار العراق لإيران التي تُنتج المخدرات وتروِّج لها.. ويعمل عدد كبير من مواطنيها على إدخال هذه الآفة للعراق، وخاصة المناطق الجنوبية منه[٣٦].

وقد أكد تقرير صادر عن اللجنة الوطنية العراقية لمكافحة المخدرات أنَّ نشاط مهربي المخدرات ينحصر بمنافذ متنوعة مع دول الجوار، أخطرها «إيران» التي يبلغ عدد المدمنين فيها -حسب تقارير دولية- مليوني مدمن، بينهم ٧٨٠ ألف طالب[٣٧].

ولعلَّ أهم طرق معالجة هذه الآفة تتمثلُ بالآتي:

١- ضبط الحدود مع دول الجوار، وتعزيز حالة الأمن، وتوفير أجهزة الكشف فيها.

٢- تدريب موظفي الحدود والموانئ البرية والبحرية والجوية على برامج مكافحة المخدرات، في دورات تدريبية تخصصية.

٣- بثُّ الوعي لدى الجماهير بخطورة هذا الأمر، من خلال المؤسسات الاجتماعية (الأسرة، المدرسة،

(٣٣) من مقالة منشورة على الإنترنت بعنوان «دول تجد في العراق مرتعًا خصبًا لتجارة المخدرات» بقلم الكاتب: ماهر حميد عبد الله.

(٣٤) ينظر على سبيل المثال: مجلة الصوت الآخر الأسبوعية، العدد ٢٨ في ٢٠٠٤/١٢/٢٠م.

(٣٥) ولمزيد من المعلومات تراجع مقالة الكاتب: ماهر حميد عبد الله، بعنوان «دول تجد في العراق مرتعًا خصبًا لتجارة المخدرات».

(٣٦) لمزيد من الاطلاع على هذه الجزئية تحديدًا، راجع التقرير السنوي الذي نشرته مفكرة الإسلام على موقعها الإلكتروني تحت عنوان «حقائق خطيرة تنشر لأول مرة: الدور القذر للمخابرات الإيرانية في العراق» بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٨م.

(٣٧) من مقالة «المخدرات في العراق: الواقعُ المرير» منشورة على الإنترنت.

المسجد، وسائل الإعلام) وتشجيع المواطنين على ضرورة تبليغ الجهات المسئولة لدى توفر أي معلومة عن هذه الآفة الخطيرة، ولا بأس من رصد مكافآت مالية للمبلّغين؛ تقديرًا لجهودهم.

٤- تشديد الرادع القانوني لمروجي المخدرات ومتعاطيها والمتاجرين بها، وتعزيز العقوبات، بما فيها عقوبة الإعدام.

ثالثًا: شيوع السرقات والفساد:

بعد ساعات من استيلاء قوات الغزو على بغداد، شاعت عمليات السرقة والسلب والنهب بشكل كبير، في ظل غياب السلطة الرادعة، وحلِّ الأجهزة الأمنية والعسكرية.. وتحت عيون قوات الاحتلال استغل آلاف العراقيين حالة الفوضى التي عمت البلاد، وانشغال الأمريكيين بتأمين أنفسهم، وترتيب موقعهم انطلقت العصابات لسرقة القصور الرئاسية والدوائر الحكومية ومعسكرات الجيش، وانتشر السلاح بكل يد، وأصبح من الصعب إيقاف هذه الأعمال الوحشية، وصارت فيما بعد أكثر رواجًا وتنظيمًا.. وتعود أسباب ظواهر السلب والنهب وشيوع السرقات إلى ما يأتي:

١- الحصار الاقتصادي، الذي أصاب العراقيين على مدى ثلاثة عشر عامًا، وولّد حالة من ردة الفعلِ عند ضعفاء النفوس.

٢- الكثافة السكانية العالية في بعض المناطق، وخاصة العاصمة بغداد، في ظل غياب القانون، وحلّ الأجهزة الأمنية، وتوفير الغطاء للمجرمين من قبل قوات الاحتلال، التي كانت تتغاضى عن تلك الأفعال الهمجية.

٣- إطلاق سراح المجرمين من السجون، ويقدر عددهم بعشرين ألفًا من المحترفين، بينهم ٥٠٣ من المحكومين بجرائم القتل، و٢٤٧ من المحكومين بجرائم الخطف و٦٣٦١١ من المحكومين بجرائم السرقة.

٤- إيقاف العمل بالأحكام الرادعة، كعقوبة الإعدام التي كانت موجودة قبل الغزو الأمريكي للعراق.. وقد اتفق أهل القانون على أنَّ إيقاف هذه العقوبة أنعش الجرائم، وجعل المجرمين والسُّرّاق يزدادون شراسة.. وأكد استطلاع للرأي أجري في بغداد أنَّ ٢٨٪ من رجال القضاء العراقي يردون سبب ارتفاع الجريمة إلى منع عقوبة الإعدام[٣٨].

وقد أخذت السرقات دورًا منظمًا من قبل الميليشيات، وصارت تلعب بمقدرات وثروات البلد، وأهمها النفط، الذي صار عُرضة للسلب والنهب والاغتصاب من قبل تلك الميليشيات المتنفذة في الحكومة اليوم، وقد قدّرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية -استنادًا إلى مسوَّدة تقرير أعده مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية- أنَّ حجم النفط الذي تم الاستيلاء عليه من قبل هذه الميليشيات -من إنتاج العراق اليومي المقدر بمليوني برميل- ما يتراوح بين ١٠٠ - ٣٠٠ ألف برميل..

وعلى هذا تقدّرُ الأموال التي تباع بها هذه الكميات بـ ٥ - ١٥ مليون دولار يوميًّا، في حالة احتساب سعر البرميل الواحد بخمسين دولارًا فقط!! مما يعني أن مليارات الدولارات قد دخلت جيوب هؤلاء السُّرّاق، على مدى أربعة أعوام ونيف من عمر الاحتلال.

ووفق كل هذا أدى الفساد الإداري، وقلة خبرة المتصدرين لإدارة أموال العراق، وإقصاء المتخصصين بهذا الشأن، إلى ضياع مليارات الدولارات من أموال بلاد الرافدين، وفي العام الماضي وحده ضاع اثنا عشر مليار دولار من الأموال التي كانت مخصصة لإعمار العراق، حسب ما اعترف به الجنرال ستيوارت بوين المفتش الأمريكي العام لشؤون إعمار العراق[٣٩].

(٣٨) ظواهر اجتماعية نشأت في ظل الاحتلال، هاني عاشور.

(٣٩) وقد نقل التصريح عدد من وسائل الإعلام بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٣م.

معلومات إضافية

مأساة أطفال العراق

- تسبب الحصار الذي فُرض على العراق ثلاثة عشر عامًا، ومن بعده الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، في وفاة عدد كبير جدا من أطفال العراق!! وكشفت دراسة صحية عراقية أعدتها منظمة «أنقذوا الأطفال» أنَّ معدل وفيات الأطفال تضاعف إلى ١٥٠٪ ، وأنَّ طفلاً من بين كل ثمانية أطفال في العراق يموت قبل أن يبلغ سن الخامسة من عمره، بل إنَّ عام ٢٠٠٥م – على سبيل المثال- شهد وفاة ١٢٢ ألف طفل عراقي، حسب ما أكدت بعض الدراسات .. وتعود أسباب زيادة عدد الوفيات بين الأطفال العراقيين -عمومًا- إلى ما يأتي:
- الحصار الظالم، الذي فُرض على العراق منذ بداية التسعينيات، وحتى ما بعد الغزو الأمريكي، حيث شمل الحصار منع الغذاء والدواء، وحتى حليب الأطفال ومستلزماتهم الضرورية.
- الغزو الأمريكي؛ الذي ترتب عليه قصف همجي، وقتل عشوائي، طال العديد من الأسر البريئة، التي تتكون من عدد كبير من الأطفال في أغلب أحوالها.
- الأمراض المنتشرة في العراق، وتعود أسباب انتشارها إلى تداعيات الحصار، والتلوث البيئي الناتج بفعل الغازات السامة، التي استخدمتها -ولا تزال- قوات الاحتلال، وكذلك النقص الحاد في الماء الصالح للشرب والاستخدام، وانتشار الأمراض المنقولة بالمياه، وخصوصًا مرض «الكوليرا» في فصل الصيف.

وحسب الإحصاءات، فإنَّ محافظتي بغداد والأنبار احتلتا الصدارة في عدد قتلى الأطفال؛ وبلغ عدد الأطفال الذين قُتلوا –دون سن الثامنة- في النصف الأول من عام (٢٠٠٧م) أكثر من ٦٨٠٠ طفل عراقي.

من ناحية أخرى يواجه أطفال العراق مزيدًا من المآسي التي لم يكن يعرفها المجتمع العراقي من قبل، تقف في مقدمتها ظاهرة «الاغتصاب»، وقد أعلنت منظمة الطفولة العراقية أنها رصدت في عام ٢٠٠٥م وحده ما يزيد على ٧١ حالة اغتصاب، تعرض لها أطفال عراقيون لا تتجاوز أعمارهم العشر سنين، من قِبل جنود الاحتلال الأمريكي.

وترتبط بظاهرة الاغتصاب المشينة ظاهرة أخرى هي «ظاهرة الاتجار بالأطفال» بيعًا وشراءً.

أما على الجانب العلمي والفكري، فقد حدث تَدَنٍّ في مستوى الذكاء عند الطفل العراقي؛ بسبب فقدان الأمن، وسيطرة وحدات من جيش الاحتلال على عدد كبير من مؤسسات التعليم، وانتشار قواتهم في الشوارع، مما يسبب ذعرًا حقيقيًّا عند الطفل، وهو ما أدى إلى تدني مستوى التعليم، وترك ٢٢٪ من الأطفال مدارسهم خاصة في المحافظات الساخنة.

وعمل الاحتلال ومؤسساته على استهداف الأطفال فكريًّا وعقديًّا استهدافًا مباشرًا؛ إذ كشفت هيئة علماء المسلمين في العراق مؤخرًا عن قيام بعض المنظمات الأمريكية المسماة «معسكر الصليبيين العالمي من أجل المسيح» بتنصير أطفال العراق، وفق برامج عمل منظمة، استلزمت توزيع مطبوعات

ومنشورات ومناهج تنصيرية حديثة.

ونشر الموقع الرسمي لهيئة علماء المسلمين «الهيئة نت» تفاصيل مهمة بخصوص عمليات التنصير موثقة بالعديد من الصور.

أهم المصادر:

- جريدة الشرق الأوسط الدولية، العدد ١٠٤٠١، بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢١م.
- سعدون المشهداني، الفوضى الخلاقة في العراق، موقع البصرة الإلكتروني بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٩م.
- تقرير «جمعية الطفولة العراقية»، موقع «نسيج الإخبارية» الإلكتروني في ٢٠٠٧/٦/٢٠م.

مشكلة اللاجئين العراقيين:

تصف تقارير المنظمات الدولية موجة نزوح اللاجئين العراقيين التي بدأت عقب الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م بأنها أكبر موجة هجرة تشهدها منطقة الشرق الأوسط منذ ترحيل الفلسطينيين عقب إعلان قيام «إسرائيل» عام ١٩٤٨م، وقالت منظمة الأمم المتحدة: إن واحدًا من كل ثمانية عراقيين نزح عن داره.

أعداد اللاجئين:

وبحسب تقديرات المفوضية العليا لوكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة حتى نوفمبر ٢٠٠٧م، تجاوز عدد اللاجئين العراقيين حتى نوفمبر ٢٠٠٧م أربعة ملايين بين نازح إلى مناطق داخل العراق، ولاجئ خارجه.

وتشير أرقام المفوضية إلى أن:

٢٢٠٠٠٠٠ عراقي فروا خارج العراق.

نحو ١٩٠٨٤٠٠ عراقي مشردون في الداخل.

نحو ٥٠ ألف عراقي يفرون شهريًّا.

أماكن اللجوء:

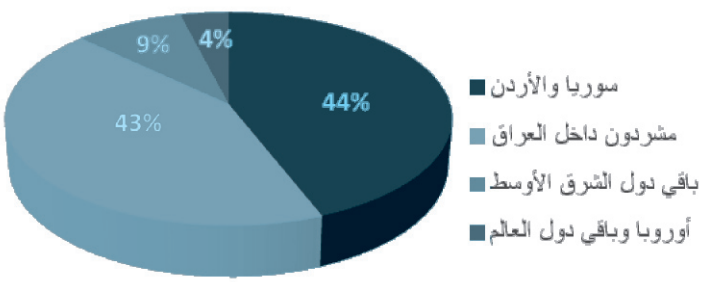

أعداد اللاجئين العراقيين في دول الجوار

سوريا	١٢٠٠٠٠٠
الأردن	٧٥٠٠٠٠
مصر	١٠٠٠٠٠
دول مجلس التعاون	٢٠٠٠٠٠
إيران	٥٤٠٠٠
لبنان	٤٠٠٠٠
تركيا	١٠٠٠٠

أعداد اللاجئين العراقيين في أنحاء العالم

الولايات المتحدة الأمريكية	٦٠٠٠
المملكة المتحدة	٢٢٣٠٠
ألمانيا	٥٢٩٠٠
هولندا	٢١٨٠٠
السويد	٢١١٠٠
أستراليا	١١١٠٠
الدانمارك	١٠٧٠٠
النرويج	٨٥٠٠
سويسرا	٥٠٠٠
كندا	٤٠٠٠
فنلندا	١٦٠٠
إيطاليا	١٣٠٠
فرنسا	١٣٠٠
النمسا	١٢٠٠
هنغاريا	١٢٠٠
بلغاريا	١٢٠٠
رومانيا	١٢٠٠
اليونان	٨٢٠
نيوزيلندا	٨٢٠
أرمينيا	٤٦٠
رومانيا	٤٥٠
أيرلندا	٣٤٠

أعداد النازحين داخل العراق

شمال العراق: ٧٤١٩٠٠

وسط العراق: ٤٥٠٠٠٠

جنوب العراق: ٧١٦٥٠٠

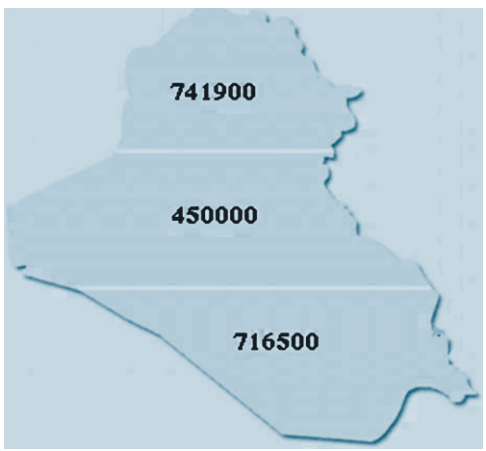

المصدر:

موقع (الجزيرة نت) على الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1060005